

سيورة العمل النقابي في الجزائر (دراسة سوسيو- أنثروبولوجية)

د. نادية سماش

المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية الكراسك وهران- الجزائر

Abstract :

The The emergence and the development of the labor union movement in the world refer to historical conditions of each country. Therefore, the union attracted many scholars and academics. Since the working class is the cornerstone of social construction, the labor union is an optional social organization. Its main role is to unite, reinforce, and resist their exploitation and to improve the economic working condition through a collective action. This labor union movement is a doctrine that aimed to replace capitalism in work, so that the workers themselves dominate the industrial administration through revolutionary actions to realize their goals as well as refusing to participate in elections and parliamentary methods

Hence it can be said that the collective actions and labor working historically associated with the progress of the working class till eighties in the twentieth century. This lead to the rise of a new working class characterized from the traditional class when interacting with the phenomenon of globalization.

الملخص:

إن نشوء الحركة النقابية في العالم وتطورها كان مختلفا وحسب الظروف التاريخية الملموسة لكل بلد من البلدان، لذلك فقد كان موضوع النقابة حقلا خصبا لكثير من الدارسين والجامعيين، فالشريحة العاملة هي ركيزة البناء الاجتماعي، وعليه فإن النقابة العالمية تعتبر تنظيم اجتماعي اختياري ينظم إليه العمال طواعية بغية توحيد صفوفهم وتعبئة قوتهم من خلال العمل الجماعي لمقاومة عمليات استغلالهم، كما يهدف إلى محاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية للعمال فهي أيضا "مذهب يدعو إلى إحلال سيطرة العمال المنظمين في النقابات محل سيطرة الرأسماليين بحيث تصبح نقابات العمال أساسا للإدارة الصناعية، وإلى قيام نقابات العمال بحركة ثورية مستخدمة العنف لتحقيق أهدافها، مع رفض الاشتراك في الانتخابات والأساليب النيابية ومن هنا يمكن القول أن الحركة العالمية ونشأة العمل الجماعي ارتبطتا بنشأة الطبقة العاملة وتطورها تاريخيا حتى بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث ظهرت طبقة عمالية جديدة ذات خصائص تميزها عن نمطها التقليدي من خلال تفاعلها مع ظاهرة العولمة.

مقدمة:

عرفت الحركة العمالية في الجزائر عدة تطورات أدت في مجملها إلى تكوين فكر نقابي نضالي وسياسي أدى إلى ترسيخ تقاليد نضالية ساهمت في الحفاظ على استقرار المجتمع والدولة على اختلاف مراحل تشكيلها، وعليه سننتظر في هذا المقال إلى عنصرين يتمثل أولهما في تطور العمل النقابي في الجزائر، أما العنصر الثاني يتمثل في تأثير الحركة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين في سلوكات العمال وذلك بالإشارة إلى دراسة ميدانية حول الفعل النقابي.؟؟؟؟؟؟؟؟

1- تطور العمل النقابي في الجزائر:

إن استرجاع التاريخ النضالي للحركة العمالية الجزائرية يساعد أي باحث في هذا المجال على فهم الصيرورة التاريخية والنضالية للمسيرة النقابية في العالم، وبالنسبة للجزائر فإن ذلك يرجع إلى الحالة التي كانت عليها الجزائر قبل الاستقلال، فقد ورثت بعده وضعاً اقتصادياً واجتماعياً كارثياً، كنتيجة منطقية للاستعمار الاستيطاني الطويل وسنوات الحرب المدمرة، فقد أنتجت الحالة الاستعمارية الاستيطانية الطويلة في الجزائر -132 سنة- مجتمعا جديدا من سماته الأساسية الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي اللذان مسا غالبية أعضائه، بعد عمليات نزع الملكية العنيف والواسع الذي تعرضت له الكثير من القوى الاجتماعية الريفية على وجه التحديد، وهو ما أنتج حالة التهميش "البعض تكلم عن عملية تشريد clochardisation واسعة مست الريف والمدينة، الحرمان الثقافي من منابع العلم والمعرفة كانت من السمات الأساسية الأخرى لهذا المجتمع الجزائري الذي أنتجته الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية"¹، فساد الجهل كقاعدة عامة بين مختلف شرائحه الاجتماعية، مجتمع كولونيالي لم تشذ عن خصائصه الكبرى هذه إلا بعض الفئات القليلة المرتبطة عضويا بالظاهرة الاستعمارية التي استغلت مواقعها داخلها لتحسين وضعيتها الاقتصادية -الاجتماعية بواسطة الاستحواذ بمختلف الأشكال على ملكيات زراعية كبيرة ومتوسطة، الاستفادة من المدرسة الكولونيالية كان من الاستراتيجيات المفضلة لهذه الفئات الوسيطة التي

استطاعت أن تفرض أبنائها في الكثير من مواقع السلطة قبل وبعد الاستقلال ضامنة بذلك الكثير من شروط إعادة الإنتاج.

هذه التجربة التاريخية الجماعية بمختلف مراحلها الكبرى "فترة الاستعمار، فترة الحركة الوطنية، الثورة"، أفرزت الكثير من الخصائص التي ميزت الثقافة السياسية الشعبية، كما عُمِّمت النظرة المساواتية الراضية للتمايز الاجتماعي المستهجن من قبل هذه الثقافة السياسية الشعبية، بعض هذه القيم السائدة اجتماعيا سنجدها وراء الكثير من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بعد الاستقلال، قيم منحت محتوى اقتصادي-اجتماعي في الغالب بتشجيع نظام الاقتصاد الريعي نفسه، الذي ساد بعد الاستقلال، قيم ظهرت في ممارسات اجتماعية بنية أكثر ديمقراطية بين مختلف شرائح المجتمع، وفي لغة تعامل يومي أكثر مباشرة "فالحيارات السياسية والاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال مثلها مثل التركة الاستعمارية الطويلة كان لهما الأثر الأكبر على نوعية وحجم التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال"²؛ فقد كان خيار الاشتراكية حسب عبد الناصر جاني³ بخصوصياتها المعروفة، على غرار الكثير من دول العالم الثالث في تلك الفترة، وسيطرة الدولة اقتصاديا، والأحادية السياسية من السمات التي أثرت على خصائص التركيبة الاجتماعية والتحول التي عاشتها فيما بعد الجزائر.

فقد قامت الدولة الجزائرية بسلسلة من التأميمات للمصالح الاقتصادية الفرنسية والغربية في الكثير من القطاعات مباشرة بعد الاستقلال، ليس في القطاع الصناعي فقط، بل في الميدان الزراعي كذلك، فأتمت الأراضي الواسعة التي كان يملكها المستعمرون، وفي نفس الوقت الذي انطلقت فيه عمليات استثمار واسعة اعتمادا على مداخل النفط والغاز فيما بعد لخلق قاعدة صناعية جسدها مشاريع التنمية والمخططات المختلفة التي استغرقت طول فترة ما بعد الاستقلال ولغاية الثمانينات.

سمحت عمليات الاستثمار الواسعة والسريعة هذه بخلق قاعدة اقتصادية ونواة عمالية في القطاع العام المملوك للدولة، بالإضافة إلى تلك المتواجدة في القطاع الخاص، الذي لم

يتوقف عن النمو خلال هذه الفترة، حتى ولو كان بوتائر أقل من تلك المسجلة في القطاع العام .

أما فيما يخص التحولات التي تمت في القطاع الزراعي تحت تسمية الثورة الزراعية ابتداء من بداية السبعينيات وقبلها من خلال تجربة التسيير الذاتي-الستينيات- اعتمدت على نفس المنطق الريعي السائد وطنيا وقواعده التسييرية الشعبوية، "فالمنطق الريعي التوزيعي الذي اعتمده نموذج التنمية المعتمد على الدولة كفاعل مركزي بل أحادي، ليس في الميدان الاقتصادي فقط، بل حتى في الميادين الأخرى السياسية والثقافية، عرف بروز الكثير من الشروخ ابتداء من النصف الثاني من السبعينيات، عبرت عن نفسها من خلال حركات احتجاج عمالية واسعة"⁴، "فقد ظهرت للسطح الكثير من تناقضات النموذج العام، ليس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقط -ندرة المواد الاستهلاكية من كل نوع- حتى تلك الأشد ضرورة، استفحال أزمات السكن والنقل في المدن الكبرى خاصة - بروز ظاهرة البطالة- بل حتى على المستوى السياسي والثقافي طرحت مسألة التعريب بكل تداعياتها الثقافية والسياسية"⁵

استنادا لما سبق فإن الحركة النقابية الجزائرية هي حركة ناتجة عن صراع بين إيديولوجيات متفاوتة الانتشار في الأوساط الشعبية، فإذا كانت الحركة الشيوعية هي السباقة لتشكيل النواة الأولى للحركة العمالية الجزائرية، فإنها لم تستطع أن تواكب التطورات السياسية الحادثة نتيجة تمسكها بالناحية المطالبية، وارتباطها التام أو المطلق بالحركة الشيوعية الفرنسية التي لم تكن صريحة وواضحة فيما يخص المطالب السياسية، هذا الارتباط ساهم في إقصاء طاقات نضالية كان يمكن الاستفادة منها سواء في النضال السياسي أو المطليبي، كما كان وضع الحركة الشيوعية في مواجهة مباشرة مع الحركة الوطنية التي أعطت الأولوية للسياسي على المطليبي، وبالتالي جعلت من تشكيل نقابة جزائرية مطلبا ثانويا وليس رئيسيا.

ضف إلى ذلك فإن الحركة النقابية الجزائرية هي حركة عمالية المنشأ والتأطير، زراعية الانحراط والتجنيد على أساس اليد العاملة الجزائرية هي يد عاملة زراعية وموسمية في

أساسها، وأن البذرة الأولى لتكون وعي نضالي عمالي بدأ مع الهجرة إلى فرنسا والعمل بمصانعها، الأمر الذي يسمح بالقول أن النضال العمالي في الجزائر لم يكن بناء على تجربة ذاتية، إنما مبنيا على عملية المقارنة مع الأوضاع السائدة في الوطن الأم في ذلك الوقت.

كان يهدف تشكيل وتنظيم أول نقابة جزائرية إلى تدعيم النضال السياسي وتجنيد العمال في سبيل الوقوف في وجه الاستعمار، وبالتالي فإن العمل أو النضال المطلي كان مؤجلا لما بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي أعطى الأسبقية للسياسي في كل وضع جابهته وتواجهه النقابة الجزائرية إلى يومنا هذا، بعد الاستقلال بقيت الحركة العمالية الجزائرية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين تحت وطأة السياسي، حيث تم انخراطها في العمل التنموي، حيث اعتبرت من بين المنظمات الجماهيرية التي تسعى إلى تجنيد اليد العاملة في سبيل القيام بمهامهم التنموية والملاحظ هنا أنه تم محاصرتها ومحاولة الحد من دورها وتقليصه إلى أقصى الحدود، الأمر الذي أدى إلى انحصار دورها ولعل دورها أهم الخطط المعدة لضربها هي تدعيم بعض أساليب التسيير كالتسيير الذاتي، إضافة إلى لجان المشاركة في المؤسسات وسياسة التخطيط الفوقي ومركزية التسيير الإداري.

كما كان للتدخل السياسي أثره في الحد من فعالية النقابات مثل ضرورة الانخراط في جبهة التحرير الوطني حتى تتمكن من الترشح لأي منصب مهما كان نوعه، كل هذه الإجراءات أدت إلى بروز ما يعرف بأزمة الثقة بين العامل والنقابة من جهة وبين النقابة والدولة من جهة ثانية، فالأزمة الأولى كان من نتائجها قيام إضرابات عمالية غير مؤطرة وعشوائية خاصة في فترة الثمانينات، أما الأزمة الثانية فتتعلق بانتهاج الدولة سياسة الانفتاح غير المبرمج الأمر الذي سيؤدي إلى حلول إضرابات اجتماعية سعت النقابة دائما لأن تكون بعيدة، الأمر الذي سيهدد السلم والأمن الاجتماعيين، فالجديد هذه المرة، لم يكن فقط في المطالب التي استمرت في غالبيتها داخل الطرح الاقتصادي، بل في حصول هذه الإضرابات والحركات الاحتجاجية داخل القطاع العام في حد ذاته باعتباره قطاع دولة، فقد طرح هذا التمرکز للحركات الاحتجاجية في القطاع العام، مسألة سياسية من الدرجة

الأولى، نتيجة خصائص وصفات رب العمل نفسه، الدولة الوطنية بكل خصوصياتها السياسية.

فالتمركز العالي الكبير، التحاق الموظفين برحاب المطالبة⁶، التمهيد بين السياسي والاقتصادي في ظل التجربة الجزائرية، كلها عوامل جعلت هذه الاحتجاجات رغم استمرارية طرحها الاقتصادي في الغالب، تخرج إلى مجالات سياسية أوسع، فرغم القطيعة التي سادت في الغالب داخل هذه التجربة بين الفاعل النقابي المنظم والفاعل العمالي الجماعي، جعل الحركات الاحتجاجية حبيسة مكان العمل، ولمن كانت هناك استثناءات تمثلت في بعض المحطات -قطاعات معينة، فترات زمنية رغم محدوديتها- عرفت نوع من اللقاء بين المستويين العمالي والنقابي، منحت أبعاد شمولية للفعل المطالب، فظهرت الإضرابات الوطنية الواسعة مست أكثر من مكان عمل في نفس الوقت ودامت أكثر، مثلما حصل في قطاع النقل بكل فروعه، السكك الحديدية والموانئ، إضافة إلى تمركز اليد العاملة في هذه القطاعات الخدمية والصناعية كالحديد والصلب.

بعد سنة 1989 فتحت الجزائر أبوابها للتعددية السياسية وحرية التعبير فحدث الانفجار الذي أدى إلى ظهور تنظيمات جديدة، إلا أن الملاحظ أن الإتحاد بقي يحافظ على احتكاره للعمل والنضال النقابي، كما أن السياسي بقي مسيطرا على الأوضاع، حيث تم انخراطه في اللجنة الوطنية للدفاع عن الجمهورية، إضافة إلى مشاركته في ندوات الوفاق الوطني، في المقابل سعى جاهدا لتخفيف آثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي وما نتج عنها من تسريح للعامل، في مقابل هذا تم بروز نقابات⁷ في ميادين أخرى تتعلق بالتوظيف العمومي، وهو المجال الذي لم يستطع الإتحاد احتكاره رغم أنه لا يزال يؤثر باعتباره الشريك الاجتماعي الوحيد مقابل أرباب العمل، ولعل أبرز النقابات بعده هي نقابات التربية والتعليم العالي، تليها النقابة المستقلة للتوظيف العمومي (snapap)، وما يميز هذه النقابات التي تنعت بالمستقلة هو ابتعادها عن النشاط السياسي وتركيزها على النواحي المطالبية كما أنها في السنوات الأخيرة توجهت نحو المطالب النوعية كالحرية النقابية والتمثيل النقابي إضافة إلى المطالب الاقتصادية.

على هذا الأساس يمكننا القول أن الحركة النقابية في الجزائر اليوم يتنازعها تياران أساسيان تيار يبني نضاله على لغة الحوار والتشاور ممثلا في الاتحاد العام للعمال الجزائريين يتخذ من رصيده التاريخي والنضالي حجة لتمثيل العمال والتكلم باسمهم، إضافة إلى الاعتراف التام به من قبل الدولة كونه الشريك الاجتماعي الوحيد الممثل للعمال وهذا ما أكده وزير العمل والحماية الاجتماعية طيب لوح أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد شهر مارس 2008، حيث تحدى على الملأ أن تقدم النقابات المستقلة دليلا واحدا يفند تمثيل الاتحاد للعمال أو يثبت تمثيلها هي، في مقابل هذا يوجد التيار الثاني الذي يجسد نظرة المواجهة والصراع، وهو إن نهج هذا الأسلوب فهو لعدم وجود اعتراف من قبل السلطات بتمثيله رغم ما أحدثه من حشد في صفوفه ونجاح الإضرابات التي نظمها رغم عدم الاعتراف بها من قبل السلطات نذكر على سبيل المثال لا الحصر النقابة المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، نقابة مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، نقابة عمال التربة، النقابة الوطنية للشبه الطبي⁸.

في خضم هذا الجدل التمثيلي تبقى النقابة الجزائرية تعاني من بعض النقائص سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، فعلى المستوى الداخلي يتعلق الأمر بعدم قدرتها على كسب منتسبين جدد وهشاشة الانخراط، مما يقلل من فعاليتها الميدانية، كذلك عدم وجود لغة خطاب أو إيديولوجية واضحة المعالم تساهم في تفعيل الانخراط، حيث لوحظ أن نوعية المطالب هي العمل الرئيس في تجنيد العمال، مثلا وجود مطلب الأجور على قائمة اللائحة المطالبة كافي في رفع نسبة التجنيد في حين أن غيابه يقلل منها، أما على المستوى الخارجي فيتعلق الأمر بعدم وجود استثمارات مباشرة وناجعة تساهم في تفعيل العمل وبالتالي تسمح بتوسيع النشاطات النقابية، كذلك وجود النقابة في حالة مواجهة مباشرة مع الدولة في كل مرة تسعى فيها إلى تحقيق المطالب العمالية الأمر الذي يؤدي إلى تحول النضال عن مساره المطلي ويصبح نضال سياسي لا يعود بالفائدة في غالب الأوقات على الناحية المطلية.

2- تأثير الحركة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين في تصرفات العمال:

إن تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين من قبل جبهة التحرير الوطني، كان من أجل إعطاء نفس جديد للثورة، وتدعيمها لصفوفها بواسطة جمع شمل الطبقة العاملة الجزائرية في تنظيم نقابي واحد، وأيضا لدفع هذه الشريحة الاجتماعية للمساهمة ليس فقط للدفاع عن مصالح العمال المادية والاجتماعية، وإنما في النضال السياسي والكفاح المسلح من أجل تحرير الجزائر "فكان ميلا للاتحاد في 24 فيفري 1956 تحت قيادة رمضاني محمد"9، وقد كان من أهداف تأسيس الاتحاد تدويل المشكلة النقابية الجزائرية والتجنيد الفعال لكل عمال العالم من أجل تأييد قضية العمال الجزائريين المكافحين، ولتجسيد هذه الأهداف، انظم الاتحاد إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة، التي وجد فيها منبرا لتبليغ صوته إلى الرأي العام العالمي، وأسس فروع في كل من تونس والمغرب، وفرنسا وقد مكنته هذه الخطوات من القيام بنشاط كبير في المجال الدولي للتعريف بالحركة النقابية الجزائرية، ومشكلة الحرب في الجزائر ونتائجها الاجتماعية، وكسب تأييد عمال العالم لكفاح العمال الجزائريين والشعب الجزائري، وتوجهت هذه التحركات العالمية إلى تقديم مساعدات هامة للاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، والحصول على منح دراسية وإرسال عدد من العمال الجزائريين للتكوين والتخصص في مختلف المصالح الدولية.

لقد حاولت السلطات الاستعمارية الحد من نشاط وتحركات الاتحاد، من خلال عرقلة نشاطه وعدم السماح لقاداتها بالخروج من الجزائر، والزج بهم في السجون الفرنسية وكان الأمين العام للاتحاد عيسات ادير من ضحايا هذه السياسة، وهكذا وبفضل هذا الاتحاد تمكنت جبهة التحرير الوطني من التشهير بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر في المحافل الدولية والتجمعات العمالية، وبالتالي العمل على كسب الرأي الدولي لصالح القضية الجزائرية.

أما فيما يخص الدور النضالي للاتحاد فقد لعب دورا كبيرا ومميزا في تنظيم الطبقة العاملة الجزائرية وحرص صفوفها لخدمة أهداف الثورة التحريرية، ازداد هذا الدور وتجدد بعد مؤتمر

الصومام الذي خرج بتصور مستقبلي للإتحاد العام للعمال الجزائريين والإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والدور المنوط بهما في عملية النضال والتنمية.

لقد برز دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر وبصفة خاصة في فرنسا، إذ ساهم العمال مساهمة فعالة وكبيرة في تدعيم الثورة من خلال الاشتراكات المالية التي كانوا يدفعونها لفروع فدرالية جبهة التحرير الوطني في مختلف المدن الفرنسية للثورة، وقد وصلت الاشتراكات إلى 30 فرنكا جديدا لكل عامل، مع الإشارة أن عدد المشتركين سنة 1961 كان 135.202 ألف عاملا مناضلا، وقد بلغ ما كان يجمعه العمال 500 مليون فرنك فرنسي، وفتح جبهة ثانية للنضال، وفي هذا الإطار تعرضت مدينة باريس والمدن الفرنسية الأخرى لعدة أعمال فدائية تخريبية، زيادة على تنظيم الإتحاد لعدد من الإضرابات في ربوع الوطن وخارجه في سنتي 1956/1957، فالإتحاد نفذ برامج وأهداف الإضرابات بكل دقة وإحكام وهذا يدل على الوعي والنضج السياسي الذي تتمتع به الطبقة العاملة في الجزائر، كما أكدت مشاركة الإتحاد في هذه الإضرابات للرأي العام، على وحدة الشعب الجزائري ومدى تعلقه وتمسكه بمبادئ جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد والشعري للشعب الجزائري، وما يمكن أن نستنتجه من خلال العمل النقابي أثناء الوجود الاستعماري ما يلي:

- 1- تأثر النقابة في الجزائر بالنقابات الفرنسية.

- 2- الاهتمام بمطالب الحركة الوطنية بدلا من الاهتمام بالمطالب العمالية.

- 3- العمل النقابي جاء متأخرا نظرا للظروف الاستعمارية.

أما فيما يخص مرحلة ما بعد الاستقلال فقد كانت السياسة التشريعية بالجزائر تستند إلى الأهداف الاشتراكية حيث نصت المادة 60 من دستور 1976 "حق الانخراط في نقابة معترف به لجميع العمال، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي"¹⁰، إلا أنها كانت تسيطر عليها الأحزاب الاشتراكية مقيدة بتحويل النقابة إلى جزء من هيكل الدولة والحزب، وفي هذا الإطار تعلقت القوانين الاجتماعية من سنة 1962-1990 بإلزامية العامل لا غير، في حين تمثل الخطوط العريضة للتشريعات الجديدة في حرية الإضراب

والحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية، في سنة 1989 كان استفتاء 23 فبراير الذي كرس التعددية النقابية وكفل ضمان¹¹ :

- 1- ممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن.
- 2- الدفاع الفردي أو الجماعي للحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية وحرية التعبير وتشكيل الجمعيات.
- 3- التعددية الحزبية.
- 4- حق ممارسة الإضراب في إطار القانون.

ومن ثم "جاء القانون المعدل والمتمم بالقانون 30/91 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991 المتعلق بممارسة الحق النقابي مقررًا للمبادئ الأساسية والدفاع عن مصالح المستخدمين المادية والمعنوية، وإعطائها الصفة التمثيلية للعمال بالتفاوض باسمهم إذا توفرت فيها شروط الاعتماد ومرور ستة أشهر على اعتمادها، لها 20% على الأقل من مجموع العمال المنخرطين في تنظيمها النقابي، أما باقي التنظيمات الأخرى التي لا تتوفر على شرط من هذه الشروط خاصة التمثيل، فإن لها حق إبداء الرأي والملاحظة"¹².

كما جاءت أحكام القانون المتعلق بعلاقات العمل لتنص على إنشاء لجنة المشاركة *comité de participation* في كل مؤسسة مبنية على كيفية تكوينها وصلاحتها، إذ تتكون لجنة المشاركة بالمؤسسة من مجموع المندوبين عن المستخدمين، بمكان عمل متميز يحتوي على 20 عاملا على الأقل، يبدأ التمثيل بمندوب واحد ليرتفع حسب عدد العمال بمكان العمل، وما يمكننا استخلاصه أن الحركة النقابية بعد الاستقلال تميزت بمرحلتين وهما¹³: الأولى ما قبل الانفتاح السياسي، والثانية مرحلة ما بعد النضج، حيث تميزت الأولى بـ :

- النقابة تحولت إلى جزء من هيكل الدولة والحزب.
- النقابة أصبحت وسيلة لتجنيد العمال لصالح مشاريع الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما المرحلة الثانية فقد تم فتح الباب على مصراعيه لتأسيس النقابات والجمعيات وهذا ما يفسر العدد الهائل من النقابات على الساحة التي أفرزت حياة عملية داخل المؤسسة من نزاعات وخلافات جماعية أي النزاع الجماعي الذي يقوم بين العامل والمؤسسة بشأن ترتيب الحقوق.

من خلال ما تقدم فإن العمل النقابي بالجزائر لا يزال يعاني من عدة نقائص على مستوى تحقيق المطالب والعمل على إطفاء الغليان الاجتماعي، إلا أنه وبعد الانفتاح السياسي والتعددية التي أصبحت ترفع من خلالها الرهانات والتحديات في المعترك السياسي والاقتصادي والاجتماعي يبقى نسبيا، وقد يكون في كثير من الأحيان أمرا سلبيا نتيجة أن أغلب الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية حاليا بالجزائر إنما هي امتداد للنظام القائم، الأمر الذي يؤثر سلبيا على فعالية النقابة ودورها المنتظر.

الخاتمة:

إن دراسة موضوع النقابة العمالية في الجزائر، وفي وضعها الراهن يتطلب تحديد حجم الطبقة العاملة، ويتطلب معاينة تطور العمل المأجور في قطاعات الصناعة خاصة، وأن فهم هذه الوضعيات يتحدد بالعودة إلى مشاريع الدولة وإلى مخططاتها التنموية السابقة التي كانت موجهة نحو تلبية طموحات الطبقة الاجتماعية الكادحة، خاصة الطبقة العمالية والتي تعمل على توجيه هذه التنمية بفكر أحادي إيديولوجيا.

بالعودة إلى التنظيم النقابي في الجزائر فإن له تاريخ طويل، حيث أن النقابة الرسمية التي تمثل في الإتحاد العام للعمال الجزائريين، قد ساهمت سياسيا في تحرير وسيادة البلاد، وجسدت إيديولوجيتها بعد الاستقلال في بلورة المواثيق والقرارات السياسية المتعلقة بالمجتمع والتنمية بشكل عام فقد "ارتبط تشريع العمل ارتباطا وثيقا بالحركة النقابية (الإتحاد العام للعمال الجزائريين)، الذي ظل بدوره حبيس علاقته بالدولة الربيعية، هذه التي فرضت مستوى معين من التحرك والنضال لم يتعد أفق طموح وأهداف النظام الشمولي طيلة ثلاثة عقود تامة"¹⁴.

هذه كانت خلاصة التحليل السوسيوولوجي لباحثين جزائريين للفترة المنصرمة، ثم بعد الافتتاح على اقتصاد السوق وأبعاده المختلفة لم يتغير الوضع بقيت الحركة النقابية حبيسة هذه الأهداف، بل تم استغلال الوضع من طرف النظام الحاكم للتحكم أكثر في مطلبية العمال والحفاظ على الأوضاع الراهنة ومسيرة كل التحولات، دون عرقلة وتعارض لها مما كان الأسلوب حتى ولو تحولت النقابة إلى جهاز للتهديد والترهيب الموجه ضد العمال وهي التي تتدعي تمثيلهم.

وبتحليل آخر، فإن اقتصاد السوق كان من ضمن أهدافه نزع الجانب الإنساني عن قيمة العمل، فأصبح الهدف هو الكسب الوفير والتراكم في الثروة والتمهيش والتضحية بالجانب الاجتماعي للطبقة العاملة، ويعتبر تأثير الانفتاح الاقتصادي على علاقات العمل بوجه عام، وعلى النشاط المطلي النقابي بوجه خاص، فكل تحدي للنقابات أمام هذا النظام الاقتصادي الجديد وهذه العلاقات المهنية قد يواجهه الفشل أو على الأقل تواجهه صعوبات متعددة، منها الطرد التعسفي وتقطيع الأجر لأيام الإضراب، ومن هنا فإن طبيعة المطلبية الراهنة تعكس مصداقية الواقع الذي يعيشه العمال، فالتعبير عنه بشكل إضراب أو احتجاج أو غيرها من الأساليب، ينظر إليه من جانب المشروع الاقتصادي للمؤسسة بكونه عائقا أمامها أي في تأخير الفعالية والنجاعة المادية، فيتم قهرها وقمعها بوسائل مختلفة كالعودة بحلول مستقبلية وإقصاء وحتى بالطرد.

لقد تبين من خلال التحليل السوسيو-اقتصادي لمحيط العمل والقوى العاملة في العالم وخاصة الجزائر أن هنالك علاقة بين إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي صاحبت آليات اقتصاد السوق ونظام الخصوصية وتدهور أوضاع الطبقة العمالية مهنيا، واجتماعيا من جهة وتراجع النشاط النقابي في تحقيق مصالح هذه الطبقة وهذا ما لمسناه كنتيجة في هذه الدراسة.

فعن الحركة العمالية في تعبيرها عن الاستياء من الوضع يتجسد في تصاعد النضال المطلي واستمرارية الاحتجاجات والإضرابات التي عمت اغلب المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية وكذا الخدماتية، ومع ذلك يبقى النشاط النقابي صعب بحكم القطيعة بين

الطبقة العمالية والممثلين النقابيين، وبينهم وبين المركزية النقابية أحيانا أخرى والتي تبنيه فكرة الاحتكار الدائم لفئات عمالية قليلة، كثيرا ما لعبت دور التهدة، وتلجأ أحيانا لتصفية أي مطلبية عمالية، وصفوا لدى العمال بكونهم ينتسبون إلى "الإتحاد العام ضد العمال" على حد تعبيرهم UGCA بدلا من UGTA.

الهوامش:

- ¹ انظر في هذا الصدد الدراسات التاريخية للمؤرخ الفرنسي شارل روبر أجرون Charle.Robert-Ageron, *Les Algériens musulmans et la France*, Ed PUF, Paris
- ² -من المؤلفات الكلاسيكية حول هذه الفترة يمكن الرجوع إلى: عبد اللطيف بن أشنبو، تكوينات خلفيا الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981
- ³ - جاب عبد الناصر، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001
- ⁴ انظر: عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك: دراسة سوسيو سياسية للإضرابات العمالية، دار الحكمة، الجزائر، 1994
- ⁵ يمكن العودة إلى المؤلف الجماعي حول المسألة اللغوية وعلاقتها بسوق العمل Benguerna.M et Kadria, *Mondialisation et enjeux linguistiques : quelles langues pour le marche du travail en Algérie*, Ed CREAD, 2001
- ⁶ انظر ماجاء في العدد الخامس بمجلة نقاد الجزائرية الذي خصص لعمال الدكتور سعيد شيخو لالحركة العمالية خلال هذه الفترة Mouvement social et modernité. Hommage a Saïd CHIKHI.naqd/Sarp 2001
- ⁷ - لتعرف أكثر على الظاهرة النقابية في الجزائر أنظر إلى: عبد الناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره
- ⁸ - لمزيد من المعلومات حول نشاط النقابات المستقلة في الجزائر انظر ملف أعده سندس أ، النقابات المستقلة...راهن ميم مرشح للاحتقان، عن جريدة "السلام اليوم" يومية وطنية شاملة، 15 ماي 2013 على الرابط الالكتروني: <http://essalamonline.com/ara/permalink/15599.html#ixzz2IFj45XT1>
- ⁹ Weiss François, *Doctrine et action syndical en Algérie*, CUJAS, Paris, 1970, p27
- ¹⁰ - دستور 1976 المادة 60، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصلحة الطباعة، المعهد التربوي الوطني، 1976
- ¹¹ - مجلة الجيش، ماي 1999 عدد 430، ص 26
- ¹² - القانون المعدل والمتمم 30/91 المؤرخ في 1991/12/21 المتعلق بممارسة الحق النقابي.
- ¹³ - مجلة الجيش، مرجع سابق، ص 25
- ¹⁴ - سعيد بشايبية، تنظيم القوى العاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 281.

